تحركات سياسية ودبلوماسية تضع الجنوب على طاولة الحل السياسي..

الانتقالي.. الحليف الأقوى والأكثر جاهزية على الأرض؟

الأمناء / خاص :

يتواصل الزحم السياسي في المملكة العربية السعودية، في حراك يستهدف وضع حد للحرب الراهنة، يكون الجنوب جزءًا رئيسيًّا منها رغم مساعي تهميشه من قبل الشرعية الإخوانية.

وجاءت زيارة الرَئيس عيدروس الزُبيدي للرياض، خطوة شديدة الأهمية في إطار مساعي تصحيح المسار وضبط الأوضاع، بعدما تفاقم نفوذ المليشيات الحوثية مدعومة بتآمر من قبل الشرعية الإخوانية.

وتَمثل اللقاءات الدبلوماسية التي يعقدها الرئيس الزُبيدي خطوة مهمة نحو وضع الجنوب على طاولة الحل السياسي، عبر البناء على اتفاق الرياض، وهو المسار الموقع في نوفمبر 2019، وتعرّض لإفشال متعمد على إثر الخروقات المتواصلة التي ارتكبتها الشرعية الإخوانية.

هذه الاجتماعات تشهد نقاشات مهمة حول الوضع السياسي والعسكري والمعيشي، في حراك يصبو إلى إحداث حلحلة شاملة تدفع نحو تحقيق الاستقرار الذي يرسخ قاعدة رئيسية في إطار ضبط بوصلة الحرب على المليشيات الحوثية الإرهابية.

ويرى مراقبون أن الاهتمام الإقليمي والدولي بالجلوس مع "الانتقالي" والاستماع إلى رؤيته والانخراط في استراتيجيته أمرٌ يعبّر عن الثقل الكبير الذي حازته القضية الجنوبية في الفترات الماضية، وهو ثقل يعود الفضل فيه للنجاحات التي حقّقها الجنوب سواء عسكريًّا أو سياسيًّا.

وفيما تتعالى آمال الجنوبيين من هذا الحراك السياسي، فإنّ الأمر يجب أن يرتكن بطبيعة المرحلة الراهنة، بمعنى أنّ الخطوة الأولى تتمثل في ضرورة الدفع نحو تحسين الواقع المعيشي في الجنوب بشكل كامل، وذلك من خلال الضغط لإعادة الحكومة لتمارس مهامها من العاصمة عدن، وإلزامها بوضع الخطط والاستراتيجيات التي تناسب تطلعات المواطنين وعدم توظيف الحرب الراهنة في صناعة تأزيم الوضع المعيشي.

وتصدر المجلس الانتقالي الجنوبي المباحثات التي جرت في المملكة العربية السعودية خلال الأيام الماضية وكان طرفًا فاعلًا في الاجتماعات التي جرت سواء على مستوى التحركات السعودية التي تستهدف حصار المليشيات الحوثية ووقف تمددها، أو من جهة الجهود الدولية التي يقودها المبعوث الأمريكي ونظيره الأممي لوضع أسس جديدة للتفاوض من أجل إنهاء الحرب الحوثية.

ويبدو من الواضح أن المجتمع الدولي بوجه عام والتحالف العربي على وجه الخصوص أدركا أن الانتقالي هو الطرف الأكثر جاهزية على الأرض للتعامل مع محور الشر (القطري التركي الإيراني) والذي أفرز عن تشكيل تحالف شيطاني بين مليشيات الإخوان المهيمنة على قرار الشرعية والمليشيات الحوثية الإرهابية، الأمر الذي ظهرت بوادره بتوالي الزيارات الدبلوماسية إلى العاصمة عدن خلال الأسابيع الماضي.

استطاع الانتقالي أن يهزم كافة المؤامرات التي حاكتها الشرعية والمليشيات الحوثية بحقه بعد أن حاولا إبعاده بكافة السبل عن الدخول في أي مفاوضات تستهدف إنهاء الحرب، وأثبت قدرته على الثبات والقوة في التعامل مع الجرائم الإرهابية التي تعرض لها الجنوب خلال السنوات الماضية حتى تمكن أن يصبح طرفًا أصيلًا لا يمكن تجاوزه، بل أنه أضحى على رأس القوى الفاعلة التي يجري التعويل عليها لإيجاد مدخل مناسب من الممكن أن يقود للتسوية الشاملة.

خلال الاجتماعات التي عقدها الرئيس عيدروس الزُبيدي مع المبعوث الأمريكي إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، أو مع السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، كان هناك إشادة قوية بموقف المجلس الانتقالي وتعاطيه الإيجابي مع جهود استئناف تطبيق اتفاق الرياض والدفع باتجاه عملية سلام شاملة، ما يبرهن على أن أدواره العسكرية والدبلوماسية والسياسية التي لعبها خلال الفترة الماضية كانت بمثابة ركيزة أساسية تقوم عليها مباحثات الحل الجاري.

وتراجع حضور الشرعية الإخوانية على الساحتين الإقليمية والدولية لانغماسها في تحالف مع المليشيات الحوثية، وانهيار الثقة سواء من جانب التحالف العربي أو المجتمع الدولي، لارتهانها إلى مصالح الأجندة الإخوانية والحوثية، وتعويلها على التنظيمات الإرهابية على الأرض، لشن هجمات غادرة على القوات المسلحة الجنوبية، وانسياقها خلف هدف وحيد وهو السيطرة على ثروات الجنوب.

يمكن القول إن الانتقالي سيكون طرفًا رئيسيًا في رسم ملامح التحركات السياسية والدبلوماسية الساعية للحل الشامل خلال الفترة المقبلة، وهو ما يجعل هناك فرصة مناسبة لاستعادة الدولة ونصرة القضية الجنوبية وإنهاء احتلال القوى اليمنية ، الأمر الذي يبرهن على أن رؤية قيادات الانتقالي تجاه التعامل مع جملة من المشكلات والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال السنوات الماضية كانت صائبة.

بتوجيهات من الرئيس الزبيدي..

تشكيل لجنة لبحث المعالجات لقضية المعتصمين أمام الشركة الوطنية للإسمنت

لحج / الأمناء / خاص :

بتوجيهات من الرئيس عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عقد عصر الأربعاء اجتماعاً برئاسة محافظ العاصمة عدن الأستاذ أحمد لملس وبحضور عدد من الشخصيات يتقدمهم رئيس القيادة المحلية لانتقالي لحج المحامي رمزي الشعيبي ومدير أمن لحج اللواء صالح السيد والعميد رشدي الحوشبي قائد اللواء العاشر صاعقة وقائد الحزام الأمني بمديرية المسيمير العميد محمد علي أحمد ورئيس انتقالي المسيمير عبدالفتاح جمال ومدير أمن المديرية عبدالكريم جهضر والشيخ فتحي حسن علي .

وقد جرى خلال اللقاء مناقشة الحلول والمعالجات اللازمة لقضية المعتصمين أمام مصنع الشركة الوطنية للإسمنت من أبناء مديريتي المسيمير والملاح .

وبعد نقاشات ومداولات تم الاتفاق على تشكيل لجنة من خبراء وفنيين ومختصين في مجال البيئة من ذوي النزاهة للنزول إلى المصنع لتقييم عمل محطة الفحم الحجري وما يشاع من أضرار ناجمة عن المحطة .

كما جرى الاتفاق على تطعيم اللجنة بمندوبين عن المعتصمين من أبناء المسيمير والملاح وإخلاء القواطر المحتجزة في المصنع .

وبناء على ذلك تم النزول للجلوس مع المعتصمين أمام مصنع الشركة الوطنية للإسمنت وإطلاعهم بالنتائج التي تم التوصل إليها والجهود التي بذلت في هذا الجانب .

وبعد طرح ما تم التوصل إليه والاستماع للملاحظات التي طرحها المعتصمون تم الاتفاق على الآتي:

1 – الإفراج الفوري عن الشاحنات المحتجزة وقد بدأت عملية الإفراج عن عدد من الشاحنات.

2 – بقاء المعتصمين إلى ما بعد نزول اللجنة المختصة ورفع تقريرها .

3 – تقديم المحتجين للتقارير التي بحوزتهم للنظر فيها ومعرفة مدى صحتها .

4 – تشكيل لجنة لمراقبة عمل محطة الفحم الحجري .

5 – التزام الشركة بتنفيذ بعض المشاريع بعد النظر في موضوع محطة الفحم الحجري بمديريتي الملاح والمسيمير .

6 – في حال إثبات أي أضرار ناجمة عن محطة الفحم الحجري يتم تعويض كل من لحق به الضرر من المواطنين من قبل الشركة.

إعلان تحذيري

يعلن سلطان عبدالمجيد علي طالب أن الأرض الصايرة له ولشريكه علي درهم علي طالب بالشراء من المصاعبة وآل البان المشمولة بالعشرة البلوكات المملكة من الدولة للبائعين لنا (على سبيل التعويض مقابل الأراضي التي أخذت عليهم من قبل الدولة) والمسجلة بمحضر رقم (٣) بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٣٠ والمسجلة بمصلحة المساحة والسجل العقاري بقيد رقم (٤٣) بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٧م وهي البلوكات التي تحمل الأرقام (٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٦٤ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٩٤ ، أ٩أ ٦٧ ، أ١ ٦٧ ، أ٢ ٦٧ ، أ٣ ٦٧) والمباعة لنا بعقود شراء محررة في تواريخ مختلفة ومنزل بعضها بعدة قيود في مصلحه المساحة والسجل العقاري م/عدن من أصل وثيقة التمليك للبائعين لنا المقيدة برقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٧م وبعض التنزيلات باسم سلطان عبدالمجيد علي طالب وعلي درهم علي طالب وبعضها باسم أحدهم له ولشريكه أو شركاه والبعض باسم أبنائهم وبعضها لم يقيد بعد في السجل العقاري وتم توثيقه في المحكمة وهي جميعا داخلة في الشراكة بموجب العقد الموقع بين سلطان عبدالمجيد علي طالب وبين ابن عمه علي درهم علي طالب المؤرخ ١٩٩٨/٥/٢٢ والمقيد في قلم التوثيق بمحافظة عدن برقم ١٥٥٧٩٦ بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٨ ولا تزال الأرض على الشيوع بين المعلن وبين شريكه المذكور ولم يتم قسمتها أو فرز حصص كل شريك.

لذلك فإننا نحذر من أي بيع أو شراء فيها وأن أي تصرف في أي جزء منها قبل تقسيمها بين الشريكين يعد باطلا وغير منتج لأي أثر قانوني ويتحمل أطرافه المسئولية القانونية، والله الموفق.

سلطان عبدالمجيد علي طالب